

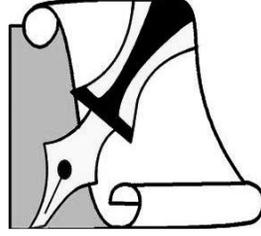


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني للنصف الأول من تموز ٢٠١٨

لا يبدو في الأفق أن ثمة تشكيل قريب للحكومة في ظلّ تعمّق الخلافات على الحصص بين الأفرقاء المختلفة معطوفاً على رغبة خارجية ضاغطة على البعض، وخاصة على القوات اللبنانية وعلى تيار المستقبل، للعمل على تأخير التشكيل في انتظار بعض الاستحقاقات الدولية والإقليمية، سواء على صعيد العلاقة الأميركية الروسية أو على صعيد تطورات الإقليم في سوريا واليمن وصولاً إلى الضغط الأميركي على إيران والذي يهدّد بتوتير المنطقة كثيراً وصولاً إلى إشعالها.

وتعاني السياسة الأميركية والسعودية إخفاقات عديدة في المنطقة، ولا يبدو هذا المحور على عجل لتشكيل الحكومة في لبنان، برغم أن استقرار هذا البلد لا يزال مطلوباً من الجميع نظراً إلى عوامل عديدة كنا قد تناولناها في تقديرات سابقة.

من هنا، تبدو المسافة بعيدة بين الأفرقاء المختلفين في لبنان على جبهة التأييد الحكومي، ولا تزال مواقف الأفرقاء المعنيين به على حالها من التباين والتباعد، ولم تأتِ اللقاءات الأخيرة في بعبداء بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والآخرين لتكسر الجليد القائم، وخاصة على الصعيد المسيحي بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، ومن الواضح أن المعركة بين الجانبين هي معركة وجود على الساحة المسيحية، لم يعمل اتفاق معراب سوى على الحدّ قليلاً من غلوها الإعلامي، بينما لا تزال النار تحت الرماد.

ويجب القول هنا أن القوات تحاول التفريق بين ما تسمّيه "العهد" وزعيم التيار جبران باسيل، وهو أمرٌ فارغ كون عون، وإن كان يلتفت إلى شؤون أخرى في الجمهورية وفي السياسات الكبرى والإقليمية والدولية، إلا أنه لا يزال هو الأمر الناهي وهو الذي عيّن باسيل في موقعه، وكل ما يحدث على صعيد التشكيل يشرف عليه شخصياً، برغم القول أن العلاقة بين باسيل وبعض

الأفرقاء تبدو أكثر تعقيداً. وهو أمر يسقط نفسه على محاولة جديدة للقوات للتفريق حتى بين
باسيل والتيار الوطني الحر!

توصل الطرفان إلى هدنة، إعلامية فقط، لكن الأمر لم يدفع التيار إلى تقديم التنازلات وهو ما
بدا من خطاب باسيل الذي كان مهذباً في الشكل عبر التوجّه إلى القوات أو النائب وليد
جنبلات، لكنه كان متشدداً في المضمون، وغير قابل للتراجع. وهو أمر يشير إلى أن التيار
يقارب الأمور من موقع قوة، على عكس حزب القوات المرتبك والعالم بأنه لن يستطيع الحصول
على مطالبه الكبرى التي يرفعها.

ومهما كانت طبيعة توزيع الحصص الوزارية، فهي بالفعل معركة على الزعامة المسيحية
انطلاقاً من هوية الرئيس المقبل للجمهورية، كما أن الحكومة المقبلة هي حكومة سنوات أربع،
أي أنها ستستمر إلى ما قبل الانتخابات النيابية المقبلة التي يفترض أن تليها انتخابات رئاسية،
ويبدو أن التيار بدأ محاولة للتصل من اتفاق معراب الذي يرى أن القوات خرقة عبر محاربة
التيار.

يريد التيار من القوات الخضوع لواقع أنه زعيم الساحة المسيحية التي توالي العهد برئاسة عون،
وهو أمر لا يعترف فيه القوات الذي لم يتمكن عون من إلغاء وجود القوات حتى عسكرياً خلال
ما سُمّي بحرب الإلغاء التي قالت القوات حينها أنه شنها عليها العام ١٩٩٠.

ويجب التذكير أن الطرفين قد مرّا في مراحل صعبة جداً في فترة التسعينيات واستطاعا
المحافظة على وجودهما برغم كل التضيق والاعتقالات التي تعرّضا لها، ويعتبران نفسيهما قد
قدّما التضحيات الكبيرة وقد حان الوقت للحصول على مغنم السلطة. فهما قد مرّا بالصعوبات
الجمّة ولن يقدّما التنازلات الكبيرة في مرحلة القوة والحكم، وهو ما يشير إلى أن واقع العلاقة بين

القوتين لن يؤدي إلى علاقة هادئة بينهما، وإن كانت ربما ستبقى مضبوطة مع استبعاد إمكانية توصل الطرفين إلى تفاهم جديد.

هذا لا يعني أن التيار غير حريص على الوحدة المسيحية، إذ إنها لصالحه وتدعم العهد، لكنه لا يثق بالقوات الذي أخطأ كثيراً حين سرب بعض بنود تفاهم معراب إلى الإعلام فزاد الطين بلة وصعب من الأمور وهو ما لن يجعله يحصل ما يبتغيه.

في هذه الأثناء، حاول زعيم القوات سمير ججع أن يفرض شروطه على التيار عبر استمالة الرئيس سعد الحريري إلى جانبه من جهة، والسعي إلى تحييد عون من جهة أخرى (وهو يعلم أن لا جدوى من ذلك)، وقد صرح باسيل الحريري بهذا الأمر رافضاً بشدة إعطاء القوات وزراء من حصة التيار. والحريري حريص على استمرار العلاقة التحالفية مع التيار، وهي أولوية لديه، ويريد إعادة الحرارة إلى هذه العلاقة المفيدة جداً له، وذلك بعد أن مرّت بعارضٍ بسيطٍ تحت عنوان صلاحيات الرئيس المكلف.

ويتشدد باسيل أيضاً في العقدة الدرزية لمنع ججع وجنبلاط من كسر معادلة الانتخابات حتى يفرضوا معادلة أخرى على قياسهما، وهو يريد أن يمنع جنبلاط من امتلاك حصة الدروز وفرض فيتوات "سيادية" داخل مجلس الوزراء، عبر التأكيد على أن هناك كتلة فائزة بأربعة نواب في مناطقه، ومن بينهم نائب درزي، ما يوازي ثلث حصة جنبلاط.

ويبدو تشدد التيار في الموضوع الدرزي مرتبطاً بالقضية كاملة بالنسبة إلى التيار. وهو يعلم تماماً أن ججع يراهن بعد تبنيه ترشيح عون إلى الرئاسة على أنه سيكون قد تخلّى ظرفياً عن رئاسة الجمهورية، ليؤسس لنفسه طموحاً واقعياً إلى الرئاسة بعد انتهاء ولاية عون، علماً أن دافعه الأساس لذلك التفاهم كان إفشال إيصال زعيم تيار المردة سليمان فرنجية إلى الرئاسة، كما أنه يراهن على التغيير في توازنات القوى المحلية والإقليمية ما قد يسمح بوصوله إلى الرئاسة، مع التذكير بأن الغالبية الساحقة من رهانات ججع كانت خاطئة. كما أنه راهن على أن يكون

القوات أقوى داخل المؤسسات، في عهد عون، بدءاً من مجلسي الوزراء والنواب، ما سيجب له أن يكون أوفر حظاً لبلوغ الرئاسة، في ظلّ محاولة لتعزيز العلاقة مع القطب الشيعي الثاني وهو رئيس مجلس النواب نبيه بري.

حتى اليوم، لم تتوافر هذه المعطيات. والأرجح أن جعجع لن تكون له حظوظ واقعية في الوصول إلى الرئاسة إلا إذا حصلت متغيرات تؤدي إلى تراجع حزب الله كناخب أساسي وعودة ما يسمّى بقوى ١٤ آذار إلى سابق عهدها. وهذا أمر يحتاج إلى انقلابات إقليمية ليست ظاهرة في الأفق، وإن كانت مراهنات جعجع عليها لم تتوقف. وإضافةً إلى كل ذلك، سيكون على جعجع أن يحصد دعماً شاملاً من قوى محلية مختلفة سياسياً، وهو أمر بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

يعلم التيار تماماً صعوبة وضع القوات المصنّف ميليشيا دموية ويحتفظ بتاريخ غير مشرف بالتعامل مع إسرائيل، ومعلوم أنه ربيب حزب الكتائب الذي لا يخجل حتى الآن من تعامله مع العدو.

من هنا، يبدو أن باسيل يرى أنه ليس صعباً استبعاد جعجع من منافسة الرئاسة، وهو يعتقد أن من السهل أن يكون خليفة عون في الرئاسة كما هو خليفته في التيار، وإذا كان غير مُقدّر تماماً لخطورة حيثية زعيم المردة سليمان فرنجية على طموحاته، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن المسيحيين قد تخطّوا زمن إيصال رئيس لا يحصل على شرعية شعبية كبيرة عندهم، وهو ما يفتقده فرنجية الذي لا يدغدغ الوجدان المسيحي وينظر إليه بوصفه موالياً للنظام السوري.

وإذا كان من المبكر اليوم الحديث عن موضوع الرئاسة، يجب القول أنه، في ظل المعطيات السائدة، سيكون صعباً إيصال رئيس لا يمثل تياراً مسيحياً واسعاً، بينما تتمتع الطوائف الكبرى الأخرى بهذا الامتياز كالشيعة والسنة والدروز.

إتفاق معراب

شهدت الأيام الماضية شبه سقوط لتفاهم معراب، علماً أن التفاهم بين الطرفين قد تمّ أولاً على الشأن الرئاسي، الذي فتح الباب أمام توسيع مشاركة القوات في الحكومة عبر الحصول على أربعة وزراء، علماً أنّه حصل على نيابة رئاسة الحكومة من حصة رئيس الجمهورية بعد اصطدامه برفض حصوله على وزارة سيادية.

وكان من الواضح أن الجانبين يريدان اتفاقاً مصلحياً، وكان كلّ همّ عون الوصول إلى الرئاسة مهما كان الثمن بينما تمثّل همّ جعجع بالهجوم على الحصص المسيحية في الدولة والتمهيد لوصوله إلى الرئاسة بعد عون.

وصوّب القوات على أداء التيار في الحكومة وعمل على عرقلة حصّته كما حصّة عون في إدارات الدولة، ما اعتبره التيار إضعافاً لموقف الرئاسة، لا بل إن جعجع هدّد، وإن لم يكن جدّياً، بعرقلة عمل الحكومة عبر الانسحاب منها، وهو لمّح بذلك إلى عرقلة العهد.

وكانت الطامّة الكبرى في موقف القوات من احتجاز الرئيس سعد الحريري في السعودية، إذ اعتبر الموقف محاولة ضرب للتسوية الرئاسية التي تمخّض عنها وصول عون والحريري إلى رئاستي الجمهورية والحكومة، مثلما أنه عُدّ خرقاً فاضحاً للسيادة اللبنانية. كما أن موقف جعجع مثّل خروجاً على ما اتفق عليه الطرفان في معراب من تمثيل القوي في الساحة السنيّة في رئاسة الحكومة. ومن ثم حدث شبه الطلاق في الانتخابات النيابية وصولاً إلى التصعيد الكلامي القواتي في وجه التيار.

في المقابل، كان من الواضح أن التيار قد اغتنم الأخطاء القواتية في سبيل التتصل من الاتفاق، وقد كان بارعاً في اقتناص بعض العبارات غير الواضحة تماماً في الاتفاق، وعدم صدور مواقف قواتية مؤيّدة لرئيس الجمهورية وعاملة على إنجاز عهده، إضافة إلى موقف القوات من الجيش واستمرار الهجوم على نظام عربي صديق كسوريا، وصولاً إلى تسجيل القوات

هدفاً في مرماه عبر الكشف عن بعض بنود الاتفاق، الذي من المفترض أن يبقى سرّياً، وخاصة أن مبدأ السريّة في الاتفاقات هو بند جوهري.

على أن لجوء جعجع إلى نشر بنود في التفاهم، ومن ثم لجوء التيار إلى نشره بالكامل، يعتبر بمثابة ورقة النعي للتفاهم، في الوقت الذي يصوّب فيه القواتيون سهامهم في اتجاه باسيل وطموحاته الرئاسية واتّهامه بإسقاط الاتفاق، بينما من الواضح أن الأمر هو اتّهام مباشر لعون نفسه.

ويجب الإشارة إلى أن الهجمات على باسيل قد باتت تتخذ أبعاداً شخصية، ما يشير إلى أن الفجوة تتعمّق أكثر فأكثر وتؤشّر لطبيعة العلاقة المستقبلية بين القوات والتيار، حتى أن القواتيين يكيلون في مجالسهم الخاصة اتّهامات خطيرة لباسيل لا شك أنه على علم بها.

إلا أنه من الممكن أن يحاول القواتيون في المستقبل لملمة ما حصل مع باسيل الذي يبدو أقوى وأكثر ثباتاً في معركته معهم.

لكن، في كل الأحوال، تبدو المفارقة، بعد كشف وثيقة التفاهم، في استخفاف الطرفين بالمكونات المسيحية الأخرى، وإن كانا يمثلان غالبية كبرى منها، وبدا الأمر وكأنه مجرد اتّفاق للمحاصصة، من دون تقديم تصور لبناء الدولة وللمؤسسات.

الحريري.. وواقع السنة

لا مفرّ من القول بادىء ذي بدء أن عودة الرئيس سعد الحريري في هذه المرحلة إلى السرايا قد تكون حاجة أساسية لمعظم القوى السياسية في البلد. ذلك أن معظم اللاعبين المؤثّرين يريدونه في رئاسة الحكومة، كل لحساباته الخاصة، وربما هذا الأفضل، إذ إن الحريري يمثل مرجعيّة سنّيّة ذات شرعيّة شعبيّة، وهو لا يزال يتصدّر قائمة الزعماء السنّة في لبنان، وبفارقٍ ملحوظٍ وكبيرٍ عن غيره. وإذا استثنينا الرئيس نجيب ميقاتي، فإنّ لا زعيم سنّيّاً في مقدوره منافسة

الحريري، وحتى إذا تحدّثنا عن ميقاتي، فصحيح أنه جاء بكتلةٍ عدديّة ذات أربعة نواب إلى المجلس النيابي، إلّا أن من الملاحظ أنّه السنّي الوحيد فيها، كما أن زعامته تقتصر على مدينة طرابلس والشمال، وحتى في تلك المنطقة، فإنه عجز عن التفوّق على تيار المستقبل، وإن كانت شعبية الأخير قد تراجعت في شكلٍ ملحوظٍ لا ينكره الحريري نفسه.

كما أن الحريري، مهما كان رأينا به، يمثل زعامة سنّيّة معتدلة ومدنيّة، في مواجهة تطرّفين، التطرّف السياسي الذي ينحو إلى اعتماد خطاب سنّي راديكالي ضد حزب الله وحلفه، وآخر ديني، تراجع في شكلٍ ملحوظٍ مؤخّراً بعد الضربات الأمنيّة التي وُجّهت له.

في كل الأحوال، يعلم الحريري أن لا غنى عنه اليوم، وإن خرج البعض ليهتدّد ببدلاء عنه، وهو أمر جرّبه البلاد قبل سنوات ولم تتمكن زعامة ميقاتي من الحلول بديلة عن الحريري، ناهيك عن كونها غير موثوقة من قبل حزب الله وقد فشلت في أكثر من اختبار.

اليوم، يشعر الحريري بالاستهداف، وقد قام بخطوة ذكيّة أخيراً عند استضافته للقاء الرباعي الذي جمعه بالرؤساء الثلاثة السابقين للحكومة: النائبان الحاليان ميقاتي وتمام سلام والنائب السابق فؤاد السنيورة. وقد جاء اللقاء بعد لغط لم يأخذ حيّزاً كبيراً من السجال عالي النبرة، ولكنه برز إلى العلن، إثر الحديث عن صلاحيات رئيس الحكومة المكلف في تأليف الحكومة.

وبينما يتحدّث البعض عن أنّ اتفاق الطائف يُعدّ واضحاً في توزيع مهام الرئاسات الثلاث وقد حدّد صلاحياتها في شكلٍ واضحٍ ودقيقٍ وخصوصاً في مسألة تأليف الحكومة وفي عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلّا أنّ اللقاء حمل في طيّاته مضمونان: الأول سياسي، وهو الأهم، والثاني دستوري.

وقد جاء هذا اللقاء لترتيب البيت السنّي في الفترة نفسها لجولة القائم بالأعمال السعودي وليد البخاري، والتي أنت امتداداً للحركة التي يقوم بها منذ ما قبل الانتخابات النيابية، وهو التقى شخصيات سنّيّة على الساحة اللبنانية، وعُلم من مصادر في تيار المستقبل أن ذلك سيستمرّ في

الفترة المُقبلة، في إطار "رعاية" سعودية للوضع السنّي اللبناني في سبيل تحريك العصب السنّي وراء مرجعيّة الحريري ومحاولة إبعاد ما يُسمّى بسنة ٨ آذار والمعارضة السنّيّة مع وجود تمايز للرئيس نجيب ميقاتي الذي يجهد لتشكيل مرجعيّة سنّيّة مستقلّة ووازنة، ويشير المقربون منه إلى أن "وسطيّة المقبولة" تخوّله ليكون نقطة الوصل بين سنّة الموالاة المتمثلين بالحريري وسنّة المعارضة.

ويأتي الحراك السعودي في إطار حراك أكبر في المنطقة، وهو يشهد إخفاقات متتالية في سوريا والعراق وخاصة في اليمن. وتريد الرياض مجابهة مشروع حزب الله في لبنان، ودفع حلفاءها إلى التشدّد في مطالبهم وكسب الوقت قدر الإمكان، والأهم، تشكيل وحدة سنّيّة لا تقتصر على مواجهة ثنائي حزب الله وحركة أمل، أي ما يعرف إصطلاحاً بالثنائي الشيعي، بل إن الرياض تهدف إلى إعادة تشكيل حيثيّة سنّيّة وحماية الحريري، وهي دفعت إلى عقد اللقاء الرباعي لرؤساء الحكومات السنّيّة الذي حمل رداً مباشراً على اعتبار البعض أن ثمة مصادرة لصلاحيات رئيس الجمهورية ميشال عون في التآليف، والقول أن رئيس الحكومة المكلف شريك أساسي في التآليف ولا يمكن استضعافه أو الضغط عليه.

من هنا، كان لافتاً للنظر استضافة الحريري للقاء، ولم يكن غريباً أن اللقاء خرج ببيان دعم للحريري في مهمّة تشكيل الحكومة، داعياً الجميع إلى تسهيل مهمّته، في الوقت الذي أتى فيه اللقاء مع تصاعد كلام عن دعوات لسحب التكليف من الحريري وتسليمه إلى شخصيّة سنّيّة أخرى، في تلميحٍ إلى ميقاتي.

ويقول المستقبليون أن الحريري تمكّن من إظهار عرض قوة مع استضافة اللقاء في بيت الوسط، أي في منزله، علماً أنه ليس الأكبر سنّاً ولا الأقدم في تولّي منصب رئاسة الحكومة، ويعتبر اللقاء في بيت الوسط بمثابة اعتراف علني بأن لا منافس للحريري على منصب رئاسة الحكومة، وعلى الجميع أن يعي ذلك، لأنه بات يتمتّع بتأييد رؤساء حكومات سابقين، وخاصة

ميقاتي الذي يبدو أنّه تمّ استيعابه سعودياً، وبات الغطاء السنّي واضحاً في مطلب الحريري استبعاد سنّة المعارضة.

هنا، يتوقّف مراقبون للساحة السنّيّة عند انضمام ميقاتي إلى تجمّع كهذا، إذ لم يكن غريباً أن يجمع الحريري الرئيسان فؤاد السنيور وتمام سلام وهما منضويين تحت جناحه، وقد شكّلا في مراحل عدة وكيلين للحريري، لكن المفاجأة كانت في ضم ميقاتي الذي أراد توجيه رسالة إلى الجميع بأنه ليس بعيداً عن المحور السنّي المشكّل في المنطقة، وهو ما يفيد في ظلّ تمايزه عن الحريري في نقاط عدّة وتشكيله منافسة شعبية له. وهو أظهر نفسه بعيداً عن تلك الكتلة السنّيّة ذات الحضور والتي فازت في الانتخابات وشكّلت منافسة للحريري، لكنها تبدو مشتتة كون المنخرطين فيها ينتمون إلى كتل سياسية وكتل تابعة لبعض الأحزاب والقوى، بينما ينطلق ميقاتي، حسب مقرّبين منه، من زعامة خاصة أثبتتها الانتخابات النيابية في طرابلس، برغم قيامه بتحالفات جاءت نتيجة المعارك الانتخابية.

ويشكّل ميقاتي المنافس الوحيد للحريري على الزعامة السنّيّة، وإن كانت منافسة غير جدّية، ولا شكّ أن ميقاتي يُخفي وراء خطوته الأخيرة طموحاً مشروعاً للعودة إلى نادي رؤساء الحكومات مستقبلاً، ولذلك الأمر متطلّباته، وأهمّها البقاء على مسافة واحدة من الجميع وعدم الإنخراط في اصطفايات من شأنها التشويش عليه، والأهم من ذلك، عدم معاداته للبيئة السنّيّة التي ينطلق منها، وهو يتأقلم مع متطلّبات كل مرحلة. كما أنه يريد أن يجني ثمرة ذلك موقفاً حكومياً، علماً أنّه أكّد على مطالبته، وجدّد ذلك قبيل اللقاء السنّي، بتمثيل كتلته في الحكومة، وبمشاركته في اللقاء، حقّق والحريري استفادة متبادلة.

وتنطلق هذه القراءة نحو واقع أن هذا الاجتماع دفع الحريري إلى استعادة صورة رئيس الحكومة القوي في وجه رئيس الجمهورية القوي ورئيس المجلس النيابي القوي، والتأكيد مرّة جديدة على وضع ما اعتبر نكسة انتخابية له وراء ظهره مع عدم الإقرار بها، وكما أن ثمة قوة شيعيّة متماسكة ومطلب درزي من قبل النائب وليد جنبلاط باحتكار المقاعد الوزارية الدرزية، ومطلب عوني بالإستئثار بالعدد الأكبر للوزراء المسيحيين، ثمة مطلب سنّي شرعي حصل الحريري على

الدعم الكبير له، وقد بات الحريري أمام واقع الرضوخ للمطالب الشعبية للشارع السنّي ولن يكون بمقدوره بعد اليوم التنازل، وإلا سيصبح مُهدّداً بتقويض صورته لدى الشريحة السنّيّة في لبنان.

وبرغم ذلك، يخرج الحريري من جولاته التفاوضية اليوم في شكل متوازن، إذ برغم كل الدعم الذي حصل عليه، فإنّه لم يتطلّع إلى مطالب أكبر من تلك التي عرضها، فهو عاد بقوّة أكبر واستعاد صورته القديمة، مع التزامه بعدم رفع السقف الذي تمّ تحديده منذ فترة غير قصيرة، والبقاء في الحدود المقبولة، والتي أكّد عليها منذ اللحظة الأولى لعملية تشكيل الحكومة.

في المقابل، تبدو الشخصيات السنّيّة المنافسة للحريري مشتتّة وغير موحّدة الهدف، وهو أمر يجب عليها العمل على تفاديه في الفترة القليلة المُقبلة إذا ما أرادت أن تتمثّل في الحكومة. فهي قد ظهرت بأنّها عبارة عن مجموعة مستقلّين لا يمكن أن يشكّلوا كتلة منسجمة ومتناغمة، ناهيك عن تصوير ضالّة تمثيلها الشعبي واعتمادها على قوى أخرى.

ولا يزال ثمة وقت للعمل على هذا الأمر، ذلك أن عقدة تمثيل النواب السنّة المعارضين في الحكومة الجديدة لا تزال حاضرة على طاولة التأييف، ولو أنّها لا تتقدّم على العقدتين الأساسيتين المسيحية والدرزية.

وهذه المعارضة تبدو مصرّة على ما تعتبره حقاً مكتسباً لها في التمثيل الحكومي، برغم أن القانون النسبي هو ما أكسب تلك المعارضة نجاحها في كسر أحاديّة التمثيل السنّي في الانتخابات، وهو حق لها في كل الأحوال، ولا معنى لما استجد في الانتخابات في الموضوع السنّي إذا لم تتمثّل في الحكومة.

وقد مضت تلك المعارضة في رفع سقف مطالبها عبر المطالبة بأن تتمثّل بوزيرين في الحكومة على الأقل، وهي ستمضي في مطلبها من حيث التأكيد والإصرار على حق تمثيل المعارضة السنّيّة بوزيرين. ويشير متابعون لوضع تلك المعارضة إلى أنّها قد تلجأ إلى لهجة تصعيدية، وقد تلوّح بحجب الثقة عن الحكومة.

من ناحيتها، تشير مصادر تيار المستقبل إلى أن رئيس الحكومة المكلف لن يعترف (حتى الآن) بهذه المعارضة، خاصة مع احتفاظه بعلاقة شخصية غير سوية مع بعض تلك الشخصيات التي جاءت إلى المنبر النيابي، علماً أن غالبية تلك الشخصيات السنّية قد سمّت الحريري لرئاسة الحكومة، وكان في إمكانها تسمية شخصية أخرى أو الامتناع عن تسمية الحريري، ما وفرّ له شرعية سنّية إضافية، وهو أمر اعتبرته تلك الشخصيات بأنه بادرة حسن نية تجاه الحريري، لا تزال تراهن عليها.

لكن المسألة تبدو أبعد أيضاً من كسر قرار الحريري إلى اعتبار الأخير أن تمثيل هؤلاء سيكون تنازلاً لخياراتهم السياسية، علماً أن الموضوع قد لا يحلّ بسهولة، ومن غير المعروف ما ستكون عليه إجابة الحريري على أية مبادرة سيّخذها رئيس الجمهورية على هذا الصعيد، ذلك أن العلاقة بين الجانبين تتخذ عمقاً أكبر يوماً بعد الآخر، كما أن الحريري قد أظهر صلابة لبعض المطالب العونية حين اعتبرها انتقاصاً من صلاحية رئيس الحكومة السنّي.

ويلاحظ البعض أن أجواء الوئام والتقارب التي تسود بين الحريري وميقاتي، لاسيّما أن الأخير لا يفوت فرصة للدفاع عن صلاحيات رئيس الحكومة، قد تخرج تكثّل المعارضة السنّية التي قد يحقّق مطلبها هدفاً لصالح ميقاتي في شباك الحريري، بينما قد تخرج هي خالية الوفاض، إلا في حال اجترح حزب الله حلاً بالتعاون مع رئيس الجمهورية، ومن دون إحراج الحريري، لتمثيل تلك المعارضة في الحكومة المقبلة.

والواقع أننا نتناول كل ذلك من واقع مقاربة وضع الطائفة السنّية اليوم في ظلّ المعارك التي تخوضها باسمها قوى عديدة في المنطقة، علماً أن الطائفة تشعر منذ فترة، حسب مراقبين، أنها لا تعيش أفضل أحوالها.

ويصف أحد المراقبين وضع الطائفة السنّية بأنها لا تزال تمرّ في مرحلة تيه في خضمّ وضعٍ مذهبي مُلتهب في معظم المنطقة.

وساهمت عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة، بادية الأمر، ومن ثم عودته من المنفى السعودي، في إحداث خرق على هذا الصعيد، لكن هذا الخرق لا يُحقق ما تبغيه تلك الشرائح السنّية التي تتعاطف مع نظيراتها في المنطقة وترى الفشل تلو الآخر يحيق بها، علماً أن السنّة في لبنان لم يتورّطوا بالإرهاب مثل بعض الشرائح في الفترة الأخيرة من فئات في سوريا والعراق، ولكن فئات كبيرة منهم تأثرت بالنفوذ الخارجي، وهو أمر طبيعي في كل زمان وعند كل طائفة.

وقد جاءت نتائج الانتخابات لكي تثبت تخبّط الزعامة السنّية في لبنان برغم تصدّرها للواقع السنّي، لكن الأمر لم يحل دون محاولة الحريري اختزال واقع الطائفة، وهو اندفع إلى تسوية مع الزعامة المسيحية الأقوى الممثلة بالرئيس ميشال عون وهي تسوية لقيت بعض الانتقادات، ومن الملاحظ أن الحريري يعمل اليوم على الصمود قدر الإمكان للاستحصال على المكاسب الأكبر لطائفته.

وتحاول السعودية التعويض في لبنان عن إخفاقاتها المتكرّرة عبر حماية الحريري، بعد فشلها في تنحيته، والقيام بدور المرجعيّة لتفادي الشعور السنّي بالتخلّي، علماً أن السنّة في لبنان ينظرون بحسرة إلى تراجع دورهم مع صعود المشروع الشيعي في لبنان والمنطقة، ورأس حربته إيران التي رفعت منذ زمن شعار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ما أكسبها تعاطف وولاء شرائح سنّية كبيرة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة اليوم هو: هل من مصلحة السنّة التماهي مع مشاريع خارجية مذهبيّة تخرجهم عن كونهم طائفة ارتبطت مع مشاريع قوميّة وحدويّة رافضة لمحاولات التقسيم، رفعت على الدوام شعار فلسطين؟

إنّه تحدّي كبير تواجهه الطائفة مع سيطرة السعودية على الواقع العربي اليوم، بينما لا تريد مصر العودة إلى دورها الذي قادت به العالم العربي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، بينما وقعت تركيا في أخطاء كبيرة جعلها تخسر الأصدقاء والحلفاء، وبات همّها مقتصرّاً على حماية

داخلها من سياستها الإقليمية! لذا، تبدو الساحة السنّية اللبنانية جاهزة لنفود سعودي - خليجي،
متعاضم.